جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
آب / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
AUGUST / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

افتتاحية العدد	٤
التقرير الإقتصادي	٧
أبحاث ودراسات	٢٧
أخبار إقتصادية محلية	٣٢
أخبار مصرفية محلية	٣٥
صحافة متخصّصة أجنبية	٣٦

وعد الحاكم دين، الاحتياطي لن يُمَسّ

تسلم الدكتور وسيم منصوري حاكمية مصرف لبنان ليجد نفسه في مواجهة مع احتياجات الدولة واتكالها الأزلي على أموال المودعين التي تعودت على مصادرتها على مَرّ السنين. فأتى الدكتور منصوري ليتعهد أمام جمعية المصارف بأنه لن يمس دولاراً واحداً من الاحتياطي، قائلاً: «هذه أموال المودعين».

نعم، إن المساس بأموال المودعين كان ولم يزل مرفوضاً مهما كانت الأعذار والتفسيرات، وقد سبق ووجَّهَت جمعية المصارف كتابين شديدي اللهجة في هذا المجال إلى الحاكم السابق لمصرف لبنان رياض سلامة في ١ نيسان ٢٠٢١ وفي ٤ نيسان ٢٠٢٢، كذلك أصدرت بياناً في هذا الخصوص بتاريخ ٨ تموز ٢٠٢١، فكان الحل عنده بإعادة الأموال بالليرة على سعر ١٥٠٠ في حال أصرَّت المصارف على المطالبة بودائعها لديه. علماً أن التضحية بأموال المودعين لم تمنع الدولار من الارتفاع، فذهبت الودائع سدىً ولم ينفع تبديد الاحتياطي في منع الانهيار، فكان الفشل صارخاً.

أمام إصرار الدولة على متابعة تبديد ما تبقى من الاحتياطي نطرح السؤال، كيف ستتصرف الدولة إذا ما نضب آخر دولار من أموال المودعين في مصرف لبنان؟ هل ستلجأ الدولة إلى مقولة أن الضرورات تبيح المحظورات وتنتقل إلى تسييل الذهب؟ وماذا بعد الذهب؟ كل ذلك حتى لا تقوم الدولة بالإصلاحات اللازمة ولكي تبقى الأولوية للثقوب في السلّة، وما أدراكم كم من المحسوبيات تستقي من هذه الثقوب!!!

اليوم يشدد سعادة الدكتور منصوري على إنجاز القوانين المتعلقة بإعادة الانتظام المالي وإعادة هيكلة المصارف وغيرها من القوانين التي من دونها لا يستوي إصلاح ولا قيامة للبنان، فلنشدّ على يده، علّنا نرى نهاية النفق في زمنٍ قريب.

الحفاظ على ما تبقّى من أموال المودعين لدى مصرف لبنان:

قبل الغوص في ما تقوله الأعراف الدولية في هذا المجال، من الجدير بالذكر أن الباحثين في العالم لم يتناولوا يوماً في دراساتهم إمكانية استعمال أموال المودعين لدعم العملة الوطنية، كون هذه الفرضية لم تُطرح يوماً، لا بل لم تخطر في بال أي منهم أصلاً، ذلك أن المصارف المركزية تعتمد حكماً على احتياطها الحر الذي تكون قد كوَّنته عبر تدخُّلاتها السابقة في سوق القطع أو عبر آليات عديدة أخرى لا تمسّ بأموال المودعين بأي شكل من الأشكال.

عندما صنَّف صندوق النقد الحالة اللبنانية بغير المسبوقة، كان ذلك على أساس أنه لم يشهد يوماً استعمالاً لأموال المودعين على الشكل الذي شهده في لبنان. وفي اعتقادنا

الشخصي إن الحالة اللبنانية ستصبح مادة بحث جديدة تُدَرَّس في الجامعات ويتناولها الباحثون حول العالم.

من جهة أخرى، إن المناداة بالمحافظة على الأمن الاجتماعي على حساب المودعين ينافي المنطق. اللهم إلا إذا طغى مبدأ إعادة توزيع الثروات الذي يُطبَّق في البلدان التي تعتمد الفلسفة الماركسية وليس في بلد تنتفي فيه الخدمات العامة فيرتكز اقتصاده على المبادرة الفردية. فلا تقتلوا المبادرة الفردية لأنها وحدها كفيلة بإطلاق العجلة الاقتصادية من جديد.

لقد استهلكت الدولة مع مؤسساتها السواد الأعظم من أموال المودعين فساوت في ما بينهم في الفقر والعوز، حتى أصبحنا في بلد تأخذ فيه من وديعة الفقير لتعطي للشعب أو ربما للمحسوبيات. حتى كارل ماركس لو سمع بهذه النظرية لانتفض في قبره. القليل الذي تبقى في مصرف لبنان يجب أن يُستعمل حصراً لتسديد الودائع الصغيرة بالتعاون مع المصارف ولا جدل في ذلك تحت أي ذريعة كذريعة تثبيت سعر الصرف.

الحفاظ على سعر الصرف:

قبل الحديث عن سلبيات استعمال أموال المودعين لتثبيت سعر الصرف، من المهم أن نتذكر بأن سعر صرف الدولار ارتفع من ١٥٠٠ ليرة إلى ٩٠٠٠٠ ليرة (٦٠ ضعفاً) في الأشهر الـ ٤٢ الأولى من الأزمة الحالية، فيما في الثمانينات، ارتفع الدولار في الأشهر الـ ٤٢ الأولى من الأزمة النقدية (١١ ضعفاً) ولم تمسّ الدولة حينها دولاراً واحداً من أموال المودعين. فهل تجاوز المسؤولون في ٤٢ شهراً الآثار المالية السلبية للحرب بست مرات (١١ ضعفاً حينها، مقابل ٦٠ ضعفاً حالياً)؟

من ناحية أخرى، البعض يرتاح اليوم لعودة سعر الدولار إلى ٩٠٠٠٠ ليرة، ذلك لأنه رأى الـ ١٤١٠٠٠ في آذار فاقتنع بالـ ٩٠٠٠٠ في تموز على قاعدة أنه كان يجب أن يرى «نجوم الظهر» ليقتنع بالوضع الحالي. الارتفاع الأخير أخذ الدولار من ٤٠٠٠٠ إلى ١٤١٠٠٠ وكان من الطبيعي أن يعود تقنياً إلى منتصف الطريق ليهضم ارتفاعاته. لقد شهدنا ذلك سابقاً بعد الارتفاع الذي حصل من ١٥٠٠ إلى ١٠٠٠٠ قبل أن يرتد إلى ٦٠٠٠ ليرة. كذلك فعل بعد ارتفاعه من ١٥٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠ ليعود ويرتد إلى ٢٢٠٠٠ ليرة. سوق القطع بحاجة إلى ردة تصحيحية بعد الارتفاعات الكبرى، تليها فترات «هضم» ليتأقلم خلالها الجميع مع الأسعار المرتفعة. وبالتالي التراجع الأخير كان ليحصل بجميع الأحوال حتى لو لم يتدخل المصرف المركزي. لقد أطال المركزي الفترة التصحيحية ولكن بأي ثمن؟

كيف تعامل المصرف المركزي مع تقنيات السوق؟

اعتمد المصرف المركزي بحاكميته السابقة لسنوات على تقنية مواجهة المنحى العام لسعر صرف الدولار مقابل الليرة، وهذا المنحى تحدده عادة المؤشرات الاقتصادية للبلاد.

لتطبيق تقنية مواجهة المنحى العام والمعروفة علمياً بتقنية «معاكسة الرياح» شروط لا يمكن تجاوزها وهي:

- يقتصر استخدام تقنية «معاكسة الرياح» على مواجهة التقلبات الناجمة عن أحداث غير متوقعة ومؤقتة يُتوقّع أن تزول آثارها في وقت قصير.
- استخدام تقنية «معاكسة الرياح» لفترات طويلة يَستنزف احتياطي المصرف المركزي، وبالتالي يُضعف قدرته على مواجهة المضاربين في السوق.
- إن دور المصارف المركزية هو التركيز على مواجهة التذبذبات الحادة في سعر الصرف حول المنحى العام للعملة، وليس محاولة كسر المنحى العام نفسه الذي يُحَدِده الوضع الاقتصادي للبلاد.
- من بين شروط نجاح تقنية «معاكسة الرياح»، أن يحتفظ المصرف المركزي بمستوى مرتفع من الاحتياطي بالعملات الأجنبية، وهذا ما يتعارض مع استنزاف جزء من الاحتياطي لتمويل احتياجات الدولة من العملات الأجنبية.

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، الرجاء مراجعة مقال الأمين العام في آذار ٢٠٢٢ بعنوان «نفاذ الاحتياطي وتدخلات مصرف لبنان بحسب المعايير الدولية»
https://www.abl.org.lb/Library/Assets/Gallery/Documents/KALIMAT20%ADDAD%20MARCH202022%.pdf

لقد آن الأوان للدولة أن تدرك استحالة استمرار سياسة ربح الوقت ومعاكسة الرياح واستسهال استنزاف ما تبقّى من أموال المودعين. إنها بالإضافة إلى الضرر الذي تتسبب به، هي حتماً لن تصل إلى استقرارٍ في سعر الصرف طالما لم تقم بالإصلاحات المطلوبة.

الخلاصة:

المساس بتوظيفات المصارف لدى مصرف لبنان لم ولن يكون الحل، لا بل سيفاقم الأزمة عوض حلّها. على الجميع الاقتناع بأن سعر الصرف لا يمكن إلا أن يعكس واقع الاقتصاد، وكلّ التعويل اليوم على الحاكم الجديد الدكتور وسيم منصوري، آملين أن ينجح في إخراجنا من النفق المظلم.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف

ملاحظة : إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات يكتبها الأمين العام ضمن عدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن يُلزِم الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام
حزيران ٢٠٢٣

أولاً– الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٦٨٤٧ مليار ليرة مقابل ٤٧٠٤ مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و٢٨١٨ مليار ليرة في حزيران ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٧٨,٠٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٣٠ مليون دولار مقابل ٢٥٥ مليون دولار و٩٣٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٣,٠٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات يعود بجزء كبير منه إلى عمليات الحسم لغايات مختلفة من الحاجة إلى السيولة وتسديد قروض وغيرها. كما أن عدداً من الشيكات لا يدخل غرف المقاصة بل تتمّ التسوية مباشرة داخل المصرف المعني، ما يؤثر على عدد وقيمة عمليات الشيكات الفعلية.

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣، ولم تتوافر بعد معطيات إحصائية بشأنه.

جدول رقم 1
تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات 2020–2023

	2020	2021	2022	2023
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	1546	861	526	198
– القيمة (مليار ليرة)	14342	13906	16585	29514
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	9277	16151	31530	149061
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	1493	1022	489	68
– القيمة (مليون دولار)	16946	11384	5878	2173
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11350	11139	12020	31956

المصدر : مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٩٠٥٣ مليون دولار وازدادت بنسبة ٣٩,٧٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨٪، ما يدلّ بوضوح على تأثير فاعل لعامل الأسعار في حصول هذه التطورات.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٩,٣٪ من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٢,٩٪)، فمعدّات النقل (١٠,٥٪)، ثمّ المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (٨,٨٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٦,١٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٤,٠٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧٪)، فاليونان (٩,٥٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٦٪)، فالولايات المتحدة الأميركية (٥,١٪).

جدول رقم 2
الواردات السلعية في السنوات 2019-2022

	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيّر، % 2021/2022
الواردات السلعية (مليون دولار)	19239	11310	13641	19053	39,7+
الواردات السلعية (ألف طن)	19351	13475	12124	11540	4,8%-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣٤٩٢ مليون دولار وبنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢١,٦٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠٪)، ثمّ منتجات صناعة الأغذية (١١,٢٪)، ثمّ اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢١,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢٪)، ثمّ مصر (٤,٨٪)، فالعراق (٤,٦٪)، ثمّ سويسرا (٤,٥٪).

جدول رقم 3
الصادرات السلعية في السنوات 2019-2022

	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيّر، % 2021/2022
الصادرات السلعية (مليون دولار)	3731	3544	3887	3492	10,2-
الصادرات السلعية (ألف طن)	1677	1889	1768	1780	0,7+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدرُه ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٦٠٪. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيراد، بفعل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وعمليات التخزين لبعض السلع ما قبل الرفع المتكرّر للدولار الجمركي وغيرها، وإلى انخفاض قيمة الصادرات.

- في حزيران ٢٠٢٣، تراجعت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٨٨ مليون دولار، نتجت عن تراجع صافي موجودات مصرف لبنان بقيمة ١٥٦ مليون دولار وارتفاع صافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٦٨ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بقيمة ٦ ملايين دولار في أيار ٢٠٢٣.

قطاع البناء

- في حزيران ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٣٤٣ ألف متر

مربع (م٢) مقابل ٤٤٢ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٥٦٦ ألف م٢ في حزيران ٢٠٢٢. وبذلك، تكون مساحات البناء قد انخفضت بنسبة ٦٣,٢٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

جدول رقم 4
تطوّر مساحات البناء المرخَّص بها في النصف الأول من السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	1409	4283	6302	2316

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في كانون الأول ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى ٢٢٦ ألف طن في أيار ٢٠٢٣، مقابل ١٣٧ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٩٣ ألف طن في أيار ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١٥,٦٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

قطاع النقل الجوي

في حزيران ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٥٤٩٣ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٤٢٧٩٥٧ شخصاً وعدد المغادرين ٢٧٨٧٨٢ شخصاً والعابرين ٩٥٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٦٤٦ طناً مقابل ٢٦٦٣ طناً للبضائع المشحونة.

وفي النصف الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١٨,٩٪، وحركة القادمين بنسبة ٢٥,١٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٢,٣٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٠,٤٪.

جدول رقم 5
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في النصف الأول من العامين 2022 و 2023

	2022	2023	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	22531	26785	+18,9
منها: حصّة الميدل ايست، %	35,8	43,9	
حركة القادمين (عدد)	1304545	1631446	+25,1
منها: حصّة الميدل ايست، %	36,7	40,9	
حركة المغادرين (عدد)	1250973	1529533	+22,3
منها: حصّة الميدل ايست، %	37,3	42,7	
حركة العابرين (عدد)	13645	5677	-58,4
حركة شحن البضائع (طن)	28037	27932	0,4-
منها: حصّة الميدل ايست، %	26,6	25,1	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في أيار ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٠ بواخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٨٢٥٧٥ طناً والمشحونة ٧٥٣٥٣ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٥٠٧٦ مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد البواخر بنسبة ٦,٢٪ وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٣,٤٪، في حين انخفض كلّ من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٥,٤٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢,٤٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٧,٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ١٢٢,٤٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢٥٣,٦٪ قياساً على حزيران ٢٠٢٢.

بورصة بيروت

في حزيران ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١١٥٧٣٥٦ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٦٤,٠ مليون دولار مقابل تداول ٨١٧٩٠٤ أسهم بقيمة إجمالية قدرُها ٢٩,١ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٥٥٦٠٢٠ سهماً بقيمة ٥٧,١ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٧٦٨٠ مليون دولار مقابل ١٨٩٣١ مليون دولار و١٤٣٤٦ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و «ب» بنسبة ٩٩,١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٠,٨٪ للقطاع المصرفي و٠,١٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامَيْن ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٨,٨ ملايين سهم إلى ٢٨,٩ مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من ١٩٤,٠ مليون دولار إلى ٢٣٧,٣ مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2022

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	2675	14.0	الإمارات العربية المتحدة	747	21.4
تركيا	2419	12.7	سورية	356	10.2
اليونان	1820	9.6	مصر	168	4.8
ايطاليا	1062	5.6	العراق	160	4.6
الولايات المتحدة الأميركية	968	5.1	سويسرا	156	4.5
الإمارات العربية المتحدة	686	3.6	قطر	146	4.2
ألمانيا	665	3.5	تركيا	130	3.7
سويسرا	631	3.3	كوريا	106	3.0
الهند	591	3.1	الولايات المتحدة الأميركية	102	2.9
مصر	529	2.8	الاردن	96	2.7
قبرص	374	2.0	الكويت	86	2.5
اسبانيا	347	1.8	اليونان	79	2.3
الإتحاد الروسي	343	1.8	ساحل العاج	73	2.1
المملكة المتحدة	335	1.8	بنغلادش	58	1.7
أوكرانيا	319	1.7	كونغو	56	1.6
المملكة العربية السعودية	310	1.6	البرازيل	53	1.5
دول أخرى	4979	26.1	دول أخرى	920	26.3
مجموع الواردات السلعية	**19053**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**3492**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
مليون دولار

الشهر/العام	2018	2019	2020	2021	2022			2023		
					مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع
كانون الثاني	236.9	(1379.7)	(157.9)	(410.6)	(609.0)	255.9	(353.0)	(260.9)	(200.6)	(461.5)
شباط	(71.6)	(550.1)	(347.4)	(340.6)	(419.2)	(182.6)	(601.8)	(240.8)	2340.5	2099.7
آذار	(363.5)	(75.1)	(556.8)	(95.9)	(488.5)	(30.0)	(518.5)	(328.4)	(135.1)	(463.5)
نيسان	(575.0)	(1300.0)	(240.6)	(546.0)	(262.3)	33.0	(229.4)	46.5	15.8	62.3
أيار	1203.5	(1881.6)	(887.7)	(180.7)	(285.8)	(116.5)	(402.3)	5.4	(11.0)	(5.6)
حزيران	(638.5)	(204.3)	(295.8)	(238.3)	(728.3)	254.2	(474.1)	(156.0)	67.8	(88.2)
تموز	(548.9)	72.5	(3046.4)	38.7	(220.7)	13.0	(207.7)			
آب	(408.1)	(578.5)	(1968.0)	(592.8)	(469.4)	155.1	(314.3)			
أيلول	(146.1)	(58.5)	(2107.7)	784.6	161.2	(112.6)	48.5			
تشرين الأول	(1810.4)	(197.9)	(380.0)	(154.4)	377.6	(184.9)	192.8			
تشرين الثاني	(953.9)	1142.8	(214.4)	159.9	(94.4)	(260.0)	(354.4)			
كانون الأول	(747.5)	(840.8)	(348.1)	(384.4)	(5.4)	22.5	17.1			
المجموع العام	(4823.1)	(5851.2)	(10550.8)	(1960.5)	(3044.2)	(152.9)	(3197.1)	(934.2)	2077.3	1143.1

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م٢)
حزيران 2022 - حزيران 2023

المحافظات	حزيران-22	النسبة (%)	حزيران-23	النسبة (%)
بيروت	4581	0.81	10461	3.05
جبل لبنان	199720	35.29	83955	24.45
البقاع	50964	9.01	30336	8.84
الشمال (1)	3899	0.69	1549	0.45
الشمال (2)	108441	19.16	46261	13.47
الجنوب	130048	22.98	107681	31.36
النبطية	68251	12.06	63098	18.38
المجموع	565904	100.00	343341	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
حزيران 2022 - حزيران 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
حزيران - 22	2278	2281	4559	340317	237659	577976	2726	580702	2366	3306	5672
حزيران - 23	2749	2744	5493	427957	278782	706739	956	707695	2646	2663	5309
التغير %	20.7	20.3	20.5	25.8	17.3	22.3	-64.9	21.9	11.8	-19.4	-6.4

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
أيار 2022 - أيار 2023

	أيار 2022	أيار 2023	التغيّر %
عدد البواخر	94	110	17.0
البضائع المفرغة (طن)	310991	382575	23.0
البضائع المشحونة (طن)	65028	75353	15.9
المستوعبات المفرغة	13498	15076	11.7
عدد السيارات المستوردة	4546	5309	16.8
الإيرادات (ألف د.أ.)	غ.م.	غ.م	-

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.
- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبتُه +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقدارُه ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم 4
تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	2020	2021
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	16,0	15,6
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	20,2	13,9

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٨٧٨٤٨ مليار ليرة مقابل ٨٨٣٨٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ١٨٧٦ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢٣، وذلك نتيجة تجاوز قيمة الاستحقاقات قيمة الاكتتابات في الفترة المذكورة.

جدول رقم 5
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2022	0,23	0,46	4,41	4,65	6,21	19,29	21,23	38,52	3,43	1,58	100,00
أيار 2023	0,38	1,24	5,07	5,58	5,89	17,37	20,71	38,68	3,48	1,60	100,00
حزيران 2023	0,34	1,44	5,26	6,16	5,67	17,36	20,49	38,16	3,50	1,61	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

ويتبيّن من الجدول أعلاه تغيّرات بسيطة في توزّع حصص فئات السندات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية بين نهاية أيار ونهاية حزيران ٢٠٢٣.

بلغت **القيمة الفعلية** (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، مسجّلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية– نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف	20900	15317	15303
الحصة من المجموع	%22,5	%16,8	%16,7
مصرف لبنان	58002	57403	57022
الحصة من المجموع	%62,4	%63,1	%62,3
المؤسسات المالية	443	625	610
الحصة من المجموع	%0,5	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	13021	17153	17905
الحصة من المجموع	%14,0	%18,9	%19,6
الجمهور	581	413	699
الحصة من المجموع	%0,6	%0,5	%0,8
المجموع	**92947**	**90911**	**91539**

المصدر : مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة

الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

جدول رقم 7
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف في لبنان	22,7	17,1	16,9
مصرف لبنان	62,2	63,0	62,1
القطاع غير المصرفي	15,1	19,9	20,9
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسَب بعد تنـزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخصّ تمويل **الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

جدول رقم 8 – مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
(نهاية الفترة– بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
الحكومات	1,3	1,1	1,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,8	3,9	3,8
حَمَلة سندات يوروبوندز	94,8	94,9	95,0
مصادر خارجية أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامَيْن 2020 و 2021

مليار ليرة	2020	2021	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة (%)
الإيرادات الإجمالية	15342	20263	4921	32.08
النفقات الإجمالية	19425	18066	-1359	-7.00
منها خدمة الدين العام	*3106*	*2813*	*-293*	-9.43
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	*16319*	*15253*	*-1066*	-6.53
الرصيد الكلي	-4083	2197		
الرصيد الأوّلي	-977	5010		
الرصيد الكلي/النفقات (%)	-21.0	12.2		

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة
مليار ليرة

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
مليار ليرة

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً-أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر حزيران ٢٠٢٣

• الودائع والتسليفات بالليرة

ازدادت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٦٧٥٧٨ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٣، مقابل ٦١٦٨٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣ و٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وقد ساهمت عمليات صيرفة للأفراد ولا سيما للشركات بموجب التعميم ١٦١ والشروط المتاحة بحصول هذه التطورات. إضافة إلى تغذية الحسابات لتسديد ضرائب ورسوم وجبايات مختلفة عبر المصارف.

بلغت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف ١٤٠١٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٤٥١٣ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣ و١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة.

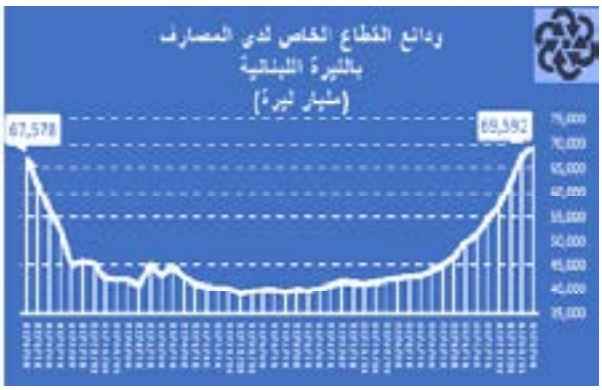

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ٢٠,٧٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٣. وتتوزّع باقي الودائع بالليرة بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- تراجعت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** قليلاً إلى ١١٦٢٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٣، مقابل ١١٨٢٠ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣ و١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

- **الكتلة النقدية بالليرة**

ارتفعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، بشكل كبير إلى ٦٥٩٩٠ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٣، ارتبطت بتأمين الاحتياجات التمويلية للقطاع العام وبعمل منصّة صيرفة، مقارنةً مع ٦١٧٠٩ مليارات ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

كما ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٣١٩٢٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١٢١٥٦٩ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

- **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** قليلاً إلى ٩٢,٩ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣، مقابل ٩٣,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣ و٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

تابعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** تراجعها إلى حوالي ٨,٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣، موزّعة بين ٧,٣ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,١ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٨,٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

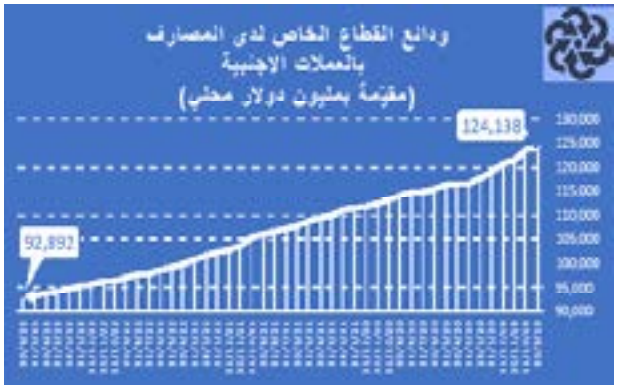

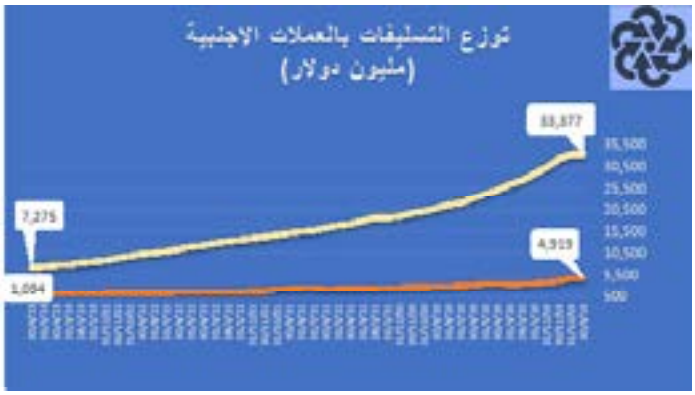

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية** قد بلغت ٩,٠٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٣.

- استقرّت تقريباً **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، على ٢,٨ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣ شأنها في نهاية أيار ٢٠٢٣، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).
- ازدادت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** قليلاً إلى ٤,٤ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣ مقارنةً مع ٤,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣، في حين استقرّت **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** على ٣,٣ مليارات دولار في التاريخين المذكورين.

- ازدادت **ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان**، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) قليلاً إلى ٨٥,٢ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣، مقابل ٨٤,٧ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

• ارتفعت **حسابات رأس المال**، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، إلى ٦,٨ مليارات دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣، مقابل ٥,٢ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣. وقد ساهم بذلك جزئياً سماح مصرف لبنان للمصارف بإعادة تخمين الأصول الثابتة المادية والمالية وبتسجيل ٥٠٪ من ربح التحسين الناتج عنها ضمن الأموال الخاصّة الأساسية بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٩.

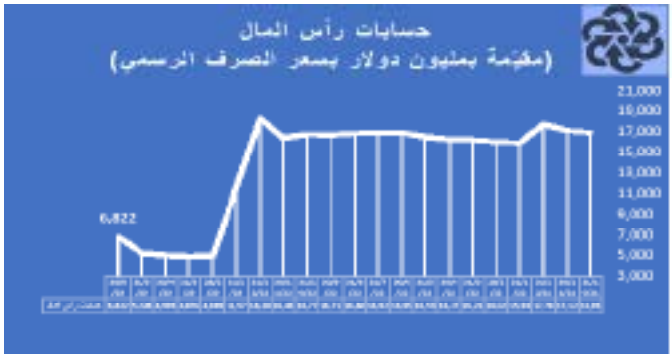

• بقيت **القيم الثابتة المادية**، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، شبه مستقرّة على مليارَيْ دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣ مقارنةً مع ١,٩ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٣.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي

في نهاية آذار ٢٠٢٣، وصل عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٦٩ فرعاً، وتراجع عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٥٥٣٧ شخصاً.

مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢٣، انخفضت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٣١٪) مع استحقاق سندات من فئتَيْ ٧ سنوات و١٠ سنوات كانت الفائدة عليها مرتفعة نسبياً) مقابل ٦,٣٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وفي نهاية حزيران ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١١٥٠ يوماً (٣,١٦ سنوات) مقابل ١١٦٧ يوماً (٣,٢١ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق و١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدَرة في شهر حزيران ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة

الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتَيْن، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات و٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٦٧٪ مقابل ٠,٨٤٪ في الشهر الذي سبق (٠,٧٤٪ في حزيران ٢٠٢٢)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٤,٢٤٪ في حزيران ٢٠٢٣ مقابل ٣,٥٣٪ في أيار ٢٠٢٣ (٥,٣٦٪ في حزيران ٢٠٢٢).

على صعيد آخر، ارتفع معدل الفائدة على العمليات بين المصارف بالليرة لمدة استحقاق يوم واحد والمنفّذة عبر شركة لبنان المالية بشكل ملحوظ إلى ٤٨,٢٨٪ في حزيران ٢٠٢٣ مقابل ١٨,٤٣٪ في الشهر الذي سبق و٣,٠٠٪ في شهر حزيران ٢٠٢٢، مع العلم أن هذا المعدل بلغ ١٥٠٪ في عدد من الأيام في حزيران ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	حزيران 2022	أيار 2023	حزيران 2023
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,74	0,84	0,67
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,36	3,53	4,24
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	3,00	18,43	48,28

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران ٢٠٢٣، انخفض متوسّط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٥٪ مقابل ٠,٠٩٪ في الشهر الذي سبق وفي حزيران ٢٠٢٢، كما انخفض متوسّط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٢,٠٢٪ في حزيران ٢٠٢٣ من ٢,٣٠٪ في أيار ٢٠٢٣ بعد أن كان ٥,٢٨٪ في حزيران ٢٠٢٢.

وفي حزيران ٢٠٢٣، ارتفع متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٥٣٪ مقابل ٥,٣٨٪ في الشهر الذي سبق و٢,٠١٪ في حزيران ٢٠٢٢.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	حزيران 2022	أيار 2023	حزيران 2023
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,09	0,09	0,05
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	5,28	2,30	2,02
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	2,01	5,38	5,53

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ١٤٣١٦ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٣ مقابل ١٤٤٧٠ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٥٣٤٨ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٢. فتكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٨٧٨ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٤٩٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

سوق القطع

في حزيران ٢٠٢٣، افتتح سعر الصرف على منصّة صيرفة بـ ٨٦٣٠٠ ليرة للدولار الواحد وأقفل على ٨٦٢٠٠ ليرة، وبلغ متوسطه الشهري ٨٦٢١١ ليرة. وفي السوق الموازية، افتتح الدولار بحوالي ٩٤٠٠٠ ليرة للدولار وأقفل على حوالي ٩٢٦٠٠ ليرة للدولار الواحد، وبلغ متوسطه الشهري حوالي ٩٣٢٥٠ ليرة.

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران-22	ك1-22	أيار-23	حزيران-23
الموجودات				
الموفورات	**170188**	**165536**	**1289334**	**1293786**
- أوراق نقدية	4316	6552	19083	15153
- ودائع لدى مصرف لبنان	165873	158984	1270251	1278632
ديون على القطاع الخاص المقيم	**32301**	**27150**	**126331**	**122909**
- بالليرات اللبنانية	14970	13778	14250	13782
- بالعملات الأجنبية	17331	13372	112081	109127
ديون على القطاع العام	**21539**	**17383**	**53912**	**53997**
منها: سندات بالليرة	15279	12707	11820	11624
سندات بالعملات	6018	4423	41498	41796
ديون مختلفة	241	253	594	577
موجودات خارجية	**16546**	**15184**	**134450**	**136316**
- قروض على غير المقيمين	3833	3078	16552	16642
- قروض على مصارف غير مقيمة	5837	6333	63363	65585
- موجودات خارجية أخرى	4309	3757	34429	34314
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	1815	1213	13431	13083
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	752	804	6675	6693
القيم الثابتة	**8100**	**20690**	**51265**	**52839**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**4076**	**4210**	**51527**	**66185**
موجودات غير مصنفة	**4920**	**4699**	**21399**	**20450**
المجموع	**257671**	**254853**	**1728218**	**1746483**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**155772**	**154248**	**1137764**	**1138593**
- ودائع بالليرة	39905	42336	58546	64443
- ودائع بالعملات الأجنبية	115867	111912	1079218	1074149
ودائع القطاع العام	**5143**	**7055**	**18659**	**19524**
ودائع القطاع الخاص غير المقم	**35939**	**35270**	**321845**	**322360**
- بالليرات اللبنانية	3039	3038	3139	3135
- بالعملات الأجنبية	32900	32233	318706	319225
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**6680**	**6501**	**48916**	**49278**
سندات دين	**520**	**417**	**4440**	**4467**
أموال دائمة	**25552**	**27569**	**78425**	**102325**
- أموال خاصة	24445	20925	65329	88250
- الرأسمال المساند	1106	6644	13095	14075
مطلوبات غير مصنفة	**28066**	**23793**	**118171**	**109937**
المجموع	**257671**	**254853**	**1728218**	**1746483**

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران-22	ك1-22	أيار-23	حزيران-23
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**42139**	**40777**	**416804**	**405551**
- ذهب	25219	25102	270943	266191
(مقيم بملايين د.أ)	(16729)	(16651)	(18063)	(17746)
- عملات أجنبية	16920	15675	145861	139360
(مقيمة بملايين د.أ)	(11224)	(10398)	(9724)	(9291)
ديون على القطاع الخاص	**399**	**342**	**353**	**322**
سلفات للمصارف التجارية	**18250**	**16159**	**14496**	**14549**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**1889**	**1830**	**1577**	**1574**
سلفات للقطاع العام **	**0**	**0**	**249122**	**249276**
فروقات القطع *			**615526**	**633796**
محفظة الأوراق المالية	**69630**	**67849**	**137810**	**141189**
القيم الثابتة	**446**	**431**	**485**	**493**
أصول من عمليات تبادل ادوات المالية	**18081**	**18081**	**18081**	**18081**
موجودات غير مصنفة	**100356**	**140508**	**101957**	**102254**
المجموع	**251190**	**285977**	**1556211**	**1567085**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**38904**	**80171**	**80855**	**81203**
ودائع المصارف التجارية	**160414**	**153275**	**1310938**	**1307388**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**3159**	**2645**	**10468**	**10658**
ودائع القطاع الخاص	**81**	**369**	**2065**	**2264**
التزامات تجاه القطاع العام	**16979**	**19341**	**101198**	**103749**
فروقات قطع	**18419**	**19131**	**0**	**0**
التزامات خارجية	**2349**	**2495**	**25630**	**25660**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1558)	(1655)	(1709)	(1711)
التزامات خاصة طويلة الأجل	**90**	**90**	**0**	**0**
الأموال الخاصة	**5319**	**5296**	**10729**	**10728**
مطلوبات غير مصنفة	**5476**	**3162**	**14329**	**25434**
المجموع	**251190**	**285977**	**1556211**	**1567085**

المصدر : مصرف لبنان

* **ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.**

** استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتَيْن تنصّان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.

لقاء هذه المدفوعات، تمّ تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيّم بالليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسدّدة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدّى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».

وبعد أن تمّ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسدّدة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران-22	ك1-22	أيار-23	حزيران-23
الكتلة النقدية M1	**56215**	**98780**	**105094**	**115873**
- النقد في التداول	34551	73514	61709	65990
- ودائع تحت الطلب بالليرة	21664	25266	43385	49883
الكتلة شبه النقدية	**135114**	**130423**	**1102292**	**1096562**
- ودائع أخرى بالليرة	18620	17802	16476	16054
- ودائع بالعملات الأجنبية	116494	112620	1085816	1080508
سندات دين	**393**	**369**	**4034**	**4038**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	74835	116583	121569	131927
- بالليرات والعملات M3	191722	229572	1211419	1216473
- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور	206859	247761	1230962	1236258
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**19255**	**18197**	**220839**	**214717**
- الموجودات بالذهب	25219	25102	270943	266191
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(5965)	(6905)	(50105)	(51474)
وضعية القطاع العام المدينة	**43671**	**31711**	**857052**	**871335**
- ديون صافية على القطاع العام	62090	50842	241526	237539
- فروقات القطع	(18419)	(19131)	615526	633796
ديون على القطاع الخاص	**35546**	**30038**	**137055**	**133592**
- بالليرات اللبنانية	16866	15449	15641	15140
- بالعملات الأجنبية	18680	14589	121414	118451
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**93250**	**149625**	**(3527)**	**(3172)**
المجموع	**191722**	**229572**	**1211419**	**1216473**

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
حزيران 2023

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16476.27	16840.69	16642.52	16752.29
الجنيه الاسترليني	18595.50	19218.00	18924.79	19080.00
الين الياباني	104.29	108.05	106.55	104.29
الدولار الكندي	11048.91	11408.58	11276.98	11406.84
الدولار الاسترالي	9757.50	10327.50	10087.66	10032.00
اليورو	16038.00	16500.00	16238.13	16395.00

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	أيار-23				حزيران-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.23	1.26	1.25	1.24	1.24	1.28	1.26	1.27
الين الياباني	134.29	140.60	137.24	139.34	138.80	144.76	141.44	144.31
الفرنك السويسري	0.88	0.91	0.90	0.91	0.89	0.91	0.90	0.90
اليورو	1.07	1.11	1.09	1.07	1.07	1.10	1.08	1.09
أونصة الذهب	1940.83	2050.33	1991.20	1962.56	1907.44	1977.59	1940.96	1919.63

المصدر : Bloomberg.com

العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠٢٢

إعداد: مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

كان العام ٢٠٢٢ صعباً بالنسبة إلى القطاع المصرفي والعاملين فيه على غرار السنوات التي تلت الأزمة المالية والاقتصادية. فاستمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين، والذي بدأ ضعيفاً في العام ٢٠١٨ وارتفعت وتيرته في السنوات اللاحقة كما هو مبيّن أدناه. وكان معدّل زيادة العمالة المصرفية قد راوح بين ٢٫٥٪ و٣٫١٪ سنوياً في فترة ٢٠١٣-٢٠١٧، حيث كانت المصارف توظّف ذوي الاختصاصات تماشياً مع تطوّر المهام في بعض الأقسام. وفي انتظار إيجاد الحلول للقطاع وإعادة هيكلته المنتظرة منذ مطلع الأزمة، من المرجّح أن يستمرّ المنحى التراجعي لعدد العاملين فيه، إمّا بسبب استغناء المصارف عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام، أو لبلوغ العاملين سنّ التقاعد القانونية، أو لتفضيل عدد منهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات معيّنة أو بحثاً عن فرصة عمل أخرى في الداخل أو الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

وتعود المعطيات الإحصائية عن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٥٦ مصرفاً موزّعة على ٤٤ مصرفاً تجارياً و١٢ مصرف أعمال. وتوزّعت المصارف التجارية على ٣٠ شركة مساهمة لبنانية، و٧ مصارف لبنانية ذات مساهمة عربية أكثرية، و٥ مصارف عربية ومصرفَيْن غير عربيَّيْن. وفي إطار بحث المجموعات المصرفية في لبنان عن تقليص النفقات التشغيلية عبر دمج وحداتها ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي، فقد أوقف مصرفا أعمال نشاطهما في العام ٢٠٢٢ بعد توقّف اثنَيْن آخرَيْن في العام الذي سبق، من دون شطب هذه المصارف بعد عن اللائحة الرسمية.

وفي العام ٢٠٢٢، تمّ إقفال المزيد من الفروع المصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها إلى ٨٠٣ فروع في نهاية العام المذكور، ومن المتوقّع أن يُقفَل المزيد منها في المرحلة القادمة. كما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى ١٥١٥ جهازاً في نهاية أيلول العام ٢٠٢٢.

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد المصارف	٦٥	٦٥	٦٣	٦٣	٦١	٦١
تجارية	٤٩	٤٩	٤٧	٤٧	٤٦	٤٦
أعمال	١٦	١٦	١٦	١٦	١٥	١٥
عدد فروع المصارف العاملة	١٠٨٦	١١٠١	١٠٧١	١٠١٤	٩١٤	٨٠٣
عدد أجهزة الصراف الآلي	١٩٠٢	١٩٩٨	٢٠٠٣	١٨٧٤	١٧٢٤	١٥١٥

ويظهر الجدول أدناه تطور عدد العاملين في المصارف وتوزّعهم حسب الفئات.

توزّع العاملين في المصارف

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد العاملين في القطاع المصرفي	٢٦٠٠٥	٢٥٩٠٨	٢٤٨٨٦	٢٢٣٢٥	١٨٨١٥	١٦٥٢٠
التغيّر (عدد)	٧٤٥	-٩٧	-١٠٢٢	-٢٥٦١	-٣٥١٠	-٢٢٩٥
التغيّر (٪)	٢٫٩٥	-٠٫٣٧	-٣٫٩٤	-١٠٫٢٩	-١٥٫٧٢	-١٢٫٢
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	٢٤٦٤٨	٢٤٥٥٧	٢٣٥٥٤	٢١٠٩١	١٧٦٥١	١٥٤٨٨
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٥١٥	٥١٣	٤٩٠	٤٨٤	٤٤٠	٣٨٢
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	٨٤٢	٨٣٨	٨٤٢	٧٥٠	٧٢٤	٦٥٠

خصائص العاملين في القطاع المصرفي

سوف نعتمد في هذا القسم على المعطيات المستقاة من ٤٤ مصرفاً، ملأت الاستمارات بالكامل، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها في نهاية العام ٢٠٢٢.

على صعيد الجنس (جندر)، تستقطب العمالة المصرفية في لبنان نسبة مرتفعة من الإناث بلغت ٤٨,٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٥١,٦٪ للذكور.

على صعيد الوضع العائلي، سجّلت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض إذ شكّلت ٢٦,٢٪ من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٢٨,٤٪ في نهاية العام الذي سبق، ربّما مع خروج عدد أكبر للعازبين من القطاع بحثاً عن فرصة أفضل في الداخل أو الخارج وكونهم لا تقع عليهم مسؤوليات على غرار المتزوّجين. وتوزّع العازبون مناصفة بين الإناث والذكور، فيما تجاوز عدد المتزوجين الذكور عدد المتزوجات.

وعلى صعيد هرم الأعمار، لا تزال حصّة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على رغم تراجعها إلى حوالي ٤٨,٢٪ من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٥٣٪ في نهاية العام ٢٠٢١ بسبب ترك العنصر الشبابي العمل في القطاع بشكل أساسي، وبلغت حصّة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة ٤٥,٣٪ (٤١٪ نهاية ٢٠٢١)، لتشكّل حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين حوالي ٦,٤٪ (٦٪ في نهاية العام ٢٠٢١). ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة ٢٥-٤٠ سنة حيث تتفوّق نسبة الإناث.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار
نهاية العام ٢٠٢٢

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع
ذكور (٪)	٥٥,٤	٤٦,٠	٥٣,٧	٥٧,٠	٦٧,٠	٥١,٦
إناث (٪)	٤٤,٦	٥٤,٠	٤٦,٣	٤٣,٠	٣٣,٠	٤٨,٤
المجموع (عدد)	**١٩٦**	**٧١٤٧**	**٣٩٠٣**	**٢٩٩٨**	**٩٨١**	**١٥٢٢٥**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن نسبة الموظّفات دون سنّ الأربعين تجاوزت بحوالي عشر نقاط نسبة الذكور في هذه الفئة في نهاية عام ٢٠٢٢.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار
نهاية العام ٢٠٢٢

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع (عدد)
ذكور (٪)	١,٤	٤١,٨	٢٦,٧	٢١,٧	٨,٤	**٧٨٥٧**
إناث (٪)	١,٢	٥٢,٤	٢٤,٥	١٧,٥	٤,٤	**٧٣٦٨**

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون ٧٤٪ من العاملين المصرّح عنهم في العام ٢٠٢٢ مقابل ٢٦٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات.

على صعيد المستوى العلمي، لطالما تميّز القطاع المصرفي اللبناني باستقطابه موظفين ذات مستوى علمي مرتفع. وقد بلغت نسبة الجامعيّين حوالي ٨٠٪ من العمالة المصرفية في نهاية عام ٢٠٢٢.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي
نهاية العام ٢٠٢٢

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (٪)	٨٥,٩	٦٠,٥	٤٦,٨	٧٨٥٧
إناث (٪)	١٤,١	٣٩,٥	٥٣,٢	٧٣٦٨
المجموع (عدد)	١٢٥١	١٧٨١	١٢١٩٣	١٥٢٢٥

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن حوالي ٨٨٪ من العاملات في القطاع المصرفي يحملْنَ شهادة جامعية مقابل حوالي ٧٣٪ للذكور في نهاية العام ٢٠٢٢.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي
نهاية العام ٢٠٢٢

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (٪)	١٣,٧	١٣,٧	٧٢,٦	٧٨٥٧
إناث (٪)	٢,٤	٩,٥	٨٨,١	٧٣٦٨

الرواتب والأجور والتقديمات

لا بدّ من الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى أن المصارف التي ملأت هذا الجزء من الاستمارة أرسلت المعطيات الإحصائية بالليرة اللبنانية، علماً أن طريقة احتساب الأجور والتقديمات والمنح اختلفت بين مصرف وآخر. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها كما وردت إلى الأمانة العامة للعام ٢٠٢٢.

بلغ متوسّط الكلفة السنوية للموظف الواحد (من راتب وإضافات وتعويضات) ٢٠٩ ملايين ليرة في العام ٢٠٢٢ (حوالي ١٧ مليون ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً، أي ما يعادل ٥٧٠ دولار أميركي على أساس متوسط سعر الصرف في العام ٢٠٢٢ في السوق الموازية والذي بلغ حوالي ٣٠٣١٣ ليرة للدولار الواحد). وارتفعت هذه الكلفة بالليرة اللبنانية ومقيّمة بالدولار قياساً على العام الذي سبق على الرغم من انخفاض عدد الموظفين لأسباب مختلفة، منها زيادة الأجر الأساسي للعاملين مع الأخذ في الاعتبار الزيادات التي أقرّتها وزارة العمل على الحدّ الأدنى للأجور بالإضافة إلى زيادة بدلات النقل والتقديمات الصحية ومنح التعليم. علماً أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

وفي العام ٢٠٢٢، بلغ **متوسط الراتب الشهري** للموظف في القطاع المصرفي اللبناني حوالي ٧ ملايين ليرة، أو حوالي ٢٣٠ دولار أميركي، ليرتفع إلى حوالي ٥٧٠ دولار أميركي على أساس متوسط سعر الصرف في السوق الموازية عند إضافة التعويضات كافة كما سبق وأشرنا أعلاه.

تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف
آلاف الليرات اللبنانية

العام	متوسط الراتب الشهر	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات	الحد الادنى للأجر في لبنان	متوسط سعر الصرف
٢٠١٧	٤٠٤٩	٥٦٥٨	٦٣٩٩	٦٧٥	١٥٠٧,٥
٢٠١٨	٤٢٢٤	٥٩١٦	٦٧٨٨	٦٧٥	١٥٠٧,٥
٢٠١٩	٤٥١٧	٦٠٨٧	٦٨٣٢	٦٧٥	١٦٣٤,٠
*٢٠٢٠	٤٥٠٤	٦٢١١	٦٨٦١	٦٧٥	٦٧٠٥,٠
**٢٠٢١	٤٨٢٤	٧٢٦٥	٨١٣٤	٦٧٥	١٦٨٢١,٠
**٢٠٢٢	٧٠٤٧	١٢٨٦٠	١٧٣٨٥	٢٦٠٠	٣٠٣١٣,٠

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام ٢٠١٩.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام ٥٣ مصرفاً أرسلت المعطيات عن العام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

في نهاية العام ٢٠٢٢ واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت قيمة **الرواتب قبل الضريبة** حوالي ٤١٪ من الكلفة الإجمالية وبلغ متوسّط الراتب الأساسي للموظف ٥,٣ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي.

وشكّلت **التعويضات العائلية** ١,٣٪ من الكلفة الإجمالية في نهاية العام ٢٠٢٢. وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. وبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة.

وشكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** حوالي ٥,٩٪ من الكلفة الإجمالية في نهاية العام ٢٠٢٢، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٨٪ من أجر العاملين (مقابل ٣٪ يتحمّلها الموظف)، والإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت هذه الإضافات في العام ٢٠٢٢ في موازاة زيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثّلت **تعويضات نهاية الخدمة** حوالي ٢٦٪ من الكلفة الإجمالية في نهاية العام ٢٠٢٢، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة **التعويضات الأخرى** ٢٦٪ من الكلفة الإجمالية في نهاية العام ٢٠٢٢. وتشمل هذه التعويضات **المنح المدرسية** (١٦٪ من مجموع هذه التعويضات) **وتعويض النقل** (٦٤٪ من المجموع) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي ٨ ملايين ليرة، مقابل ٣,٤ ملايين ليرة للطلاب

في المدارس المجانية و٤,٧ ملايين ليرة لطلاب الجامعة اللبنانية و١٣,٦ مليون ليرة في الجامعات الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه تحسّساً منها وبعد التشاور والتداول مع اتحاد نقابات موظفي المصارف، وبهدف التضامن بين المصارف لمساعدة الموظفين في ظلّ الظروف الاجتماعية الصعبة، عمّمت جمعية المصارف على الأعضاء بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٢٢ اقتراح الاتحاد لزيادة المنح المدرسية والجامعية على أن يتّخذ كلّ مصرف القرار بالتطبيق حسب قدرته على ذلك.

ويقضي الاقتراح بمنح:

- ١٥ مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية،
- ٢٠ مليون ليرة سنوياً للمنتسبين إلى الجامعة اللبنانية،
- ٣٠ مليون ليرة للمنتسبين إلى المدارس الخاصة أو مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة،
- ٥٠ مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى جامعات خاصة.

على صعيد آخر، لا شكّ في أن كلفة **تعويض النقل** ارتفعت إلى حدّ كبير في العام ٢٠٢٢ على الرغم من انخفاض عدد الموظفين، متأثرة بارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء، من ٣٥٤ ألف ليرة في كانون الثاني إلى ٧٨١ ألف ليرة في كانون الأول ليبلغ متوسط سعر الصفيحة ٥٧٢ ألف ليرة في كامل العام مقابل متوسط قدرُه حوالي ١١٢ ألف ليرة في العام ٢٠٢١. ونتج ارتفاع سعر البنزين بشكل خاص من التوقّف عن دعمه بشكل تدريجي لغاية شهر أيلول ٢٠٢٢ إلى حين رفعه بالكامل.

وتبقى الإشارة في النهاية إلى تطلّع موظفي المصارف إلى تجديد عقد العمل الجماعي ليتماشى مع الأوضاع الاجتماعية الراهنة فيُسهم، كما في العقود السابقة، في تأمين الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لآلاف من القوى العاملة اللبنانية.

تحسّن مؤشر مديري المشتريات

في تموز 2023، ارتفع **مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي PMI** الذي يعدّه **بلوم بنك في لبنان** إلى 50,3 نقطة في إشارة إلى التحسُّن الأكثر قوة في أداء القطاع الخاص اللبناني منذ حزيران 2013، ونتج ذلك من ارتفاع الطلبيات المحلية وزيادة الشركات اللبنانية لأعداد موظفيها. وما يثير الإهتمام أيضاً هو أنَّ توقعات النشاط التجاري أظهرت علامات التحسُّن الملحوظ بفضل انتعاش قطاع السياحة في فصل الصيف.

الصندوق السيادي لإدارة أموال الدولة بطريقة رشيدة وسليمة

أقرّت لجنة المال والموازنة النيابية قانون الصندوق السيادي اللبناني لإدارة واستثمار الموارد البترولية وأحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب. ويُنشأ هذا الصندوق كمؤسسة عامة ذات طابع خاص لا تخضع للوصاية، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلالين المالي والإداري وبأوسع الصلاحيات بعيداً عن تدخل السلطة السياسية. وسيُصار إلى الاتيان لإدارة الصندوق السيادي بأصحاب خبرات وفق شروط وضوابط وكفاءة يتم اختيارهم من مجلس الخدمة المدنية ومؤسسة توظيف دولية وفق مواصفات وشروط واضحة ومحدّدة. ويؤمّن هذا الصندوق ضمانة تتمثل من خلال محفظتين واحدة للإدخار والإستثمار وواحدة للتنمية، على ألاّ يقلّ الإستثمار خارج لبنان عن 75% على الأقل من أصول المحفظة. ويُراد من خلال الصندوق السيادي تأمين إدارة أموال الدولة من مواردها البترولية واستثمارها بطريقة رشيدة وسليمة وحفظها مع عائداتها للأجيال المقبلة ولتنمية الإقتصاد الوطني.

وكالة فيتش تخفّض التصنيف الإئتماني الطويل والقصير الأجل بالعملة المحليّة للبنان

أكّدت وكالة **"فيتش"**، في تقرير لها عن لبنان نُشر عبر موقعها الرسمي، أنّ التصنيف الإئتماني طويل الأجل بالعملات الأجنبية للبنان عند حالة التخلّف عن الدفع المقيّدة "RD"، وهي مرحلة تسبق التخلّف التام عند الدفع. وخفّضت التصنيف الإئتماني طويل الأجل بالعملة المحليّة من "CC" إلى حالة التخلّف عن الدفع المقيّدة، كما قرّرت تخفيض التصنيف الإئتمائي قصير الأجل بالعملة المحلية من "C" إلى حالة التخلّف عن الدفع المقيّدة. وأوضحت الوكالة أنّ لبنان لا يزال في حالة التخلّف عن الدفع المقيّدة على دينه الحكومي بالعملات الأجنبية، بعد فشل الدولة في سداد أصل السندات الدولية المستحقّة في 9 آذار 2020. وبشأن التخفيض في التصنيف الائتماني طويل وقصير الأجل بالعملة المحليّة، أشارت إلى أنّ ذلك سببه بأن الحكومة لا تدفع فائدة على ممتلكات مصرف لبنان من الأوراق المالية بالعملة المحلية الصادرة عن الحكومة.

تجمّع استثماري عربي في بيروت في 3 و4 آب

نظّم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب والإتحاد الدولي للمصرفيّين العرب، تجمّعاً مصرفياً وإستثمارياً عربياً في لبنان يومي 3 و4 آب 2023 في فندق فينيسيا – بيروت تحت عنوان **"الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الأعمال"**، بمشاركة قادة القطاع المصرفي ورجال الأعمال في العالم العربي. وهدف هذا اللقاء إلى تعزيز التعاون المشترك والتمويل في ما بين القطاعات الإقتصادية العربية، مع التركيز على القطاع المصرفي والقطاعات التجارية وهو خطوة هامة نحو تحقيق رؤية مشتركة لتعزيز الإقتصاد اللبناني وتقوية التعاون الإقتصادي العربي.

اتفاقية تعاون بين وزارة الاقتصاد اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية

تمّ توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الإقتصاد اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية بهدف مراقبة الأسعار وحماية المستهلكين. وتقدم الإتفاقية مساهمة تقنية لوضع برنامج معلومات للأسعار في السوق بالإضافة إلى إصدار تقرير شهري عن أسعار الغذاء في السوق اللبناني مع اعتماد الشفافية والصدقية. يُذكر أن كلاً من المديرية العامة للإقتصاد والتجارة ومديرية حماية المستهلك قد أفادتا من الخبرة التي يقدّمها برنامج الأمم المتحدة للأغذية.

إتفاق تعاون لبناني فرنسي لمساعدة الشركات للإستثمار في البلدين

وقّع رئيس الهيئات الإقتصادية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان الوزير السابق محمد شقير مع رئيس الغرفة اللبنانية الفرنسية غابي تامر ورئيس غرفة التجارة والصناعة لفرنسا

ولبنان مدير عام المعهد العالي للأعمال (ESA) ماكسانس دويو في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان، اتفاق تعاون يقضي بمساعدة شركات البلدَيْن للاستثمار في البلد الآخر. ويُرسي الاتفاق أُسس وركائز عملية لتحقيق قفزة نوعية في العلاقات الاقتصادية اللبنانية الفرنسية، خصوصاً في تعزيز التعاون والتفاعل بين القطاع الخاص في البلدين. كما يأتي في إطار الاهتمام الفرنسي في لبنان وبمصالحه على مختلف المستويات، لا سيّما في الشقّ الاقتصادي.

4,4 ملايين دولار من جمهورية كوريا الجنوبية للبنان

أشارت سفارة جمهورية كوريا في بيان، الى أن حكومة بلادها أعلنت عن قرارها بالمساهمة بحوالي 4,4 ملايين دولار أميركي في لبنان للعام 2023. وتهدف هذه المساعدات إلى دعم اللبنانيين الأكثر ضعفاً واللاجئين، فضلاً عن بناء القدرات للمؤسسات والمجتمعات المحلية اللبنانية. ويشمل هذا الدعم المساعدات الطبية والغذائية، وتمكين سبل العيش، والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات الصلبة، وإنارة الشوارع، وإزالة الألغام وبناء القدرات.

سوريا تخفّض رسوم الترانزيت بنسبة 50% على المنتجات اللبنانية

على هامش قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية المنعقدة في روما، أبلغ وزير الزراعة السوري نظيره اللبناني موافقة الحكومة السورية خفض رسوم الترانزيت الموضوعة من جانبهم على المنتجات الزراعية اللبنانية بنسبة 50% وطلب بضرورة تأمين بعض التسهيلات من الجانب اللبناني.

مقرّ للمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في لبنان

وقّع وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال الدكتور عباس الحاج حسن الاتفاقية الإطارية للتعاون الإنمائي لتأسيس مقرّ المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا لدول حوض البحر المتوسط باري (CIHEAM-BARI) في لبنان مع المدير العام لمركز "سيام باري" الدكتور موريزيو رايللي. ويعمل المركز في مجالات إدارة الموارد الطبيعية (التربة والمياه)، والزراعة العضوية والمستدامة والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والأمن الغذائي والتغذية، والتنوع البيولوجي، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، وريادة الأعمال، والشباب، والمجتمعات الضعيفة، عن طريق تعزيز إجراءات الشراكة، وتعتبر الاتفاقية مهمة جداً كون لبنان دولة عضو في المركز الدولي CIHEAM منذ العام 1992 وله علاقة تعاون قوية مع مركز CIHEAM Bari في مجال البحث والتعليم العالي والتدريب مع الجامعات اللبنانية، حيث استفاد آلاف الطلاب اللبنانيّين على مرّ السنين من دورات دراسية طويلة وقصيرة الأمد في معهد باري للدراسات العليا. وقد أدّت علاقة التعاون المكثف بين CIHEAM Bari ولبنان، ضمن إطار توجّهات وكالة التعاون الإيطالي للتنمية، إلى تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية وبرامج تعزيز القدرات والتدريب في لبنان في مجالات التنمية الساحلية والريفية، وحماية البيئة، وتطوير سلسلة زيت الزيتون، والزراعة العضوية، ومكافحة الآفات العابرة للحدود، وتنظيم ريادة الأعمال للشباب، وبرامج تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما تمّ توقيع اتفاقية إدارية بين الحكومة الإيطالية ممثّلة بسفيرة ايطاليا في لبنان ومركز سيام - باري لتنفيذ مشروع في لبنان بالتعاون مع وزارة الزراعة بقيمة مليون يورو هبة من وكالة التعاون الإيطالي لدعم انتاج بذار موثقة ذات جودة ونوعية وقيمة غذائية عالية للحبوب والبقوليات المنتجة محلياً والمستوردة.

مذكرة تفاهم بين سلام واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة

وقّع وزير الإقتصاد في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام مذكّرة تفاهم بين الوزارة واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة بشأن المشاركة في اكسبو قطر ٢٠٢٣. وتؤكّد الاتفاقية الموقّعة على شراكة وطيدة بين وزارة الإقتصاد والقطاع الخاص اللبناني الذي سيكون العمود الفقري لإنجاح المعرض في قطر، وسيعكس صورة لبنان أمام كلّ الدول المشاركة في الدوحة.

صدور المادة الرابعة عن لبنان من صندوق النقد الدولي

نشر صندوق النقد الدولي في نهاية حزيران 2023، المادة الرابعة محذراً من أن استمرار الوضع الراهن في لبنان

يمثّل الخطر الأكبر، متوقّعاً ارتفاع الدين العام إلى 550% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2027 ومشيراً إلى "أن إجراءات الإصلاحات لا تزال دون التوقّعات، كاشفاً أن تأخير إعادة هيكلة القطاع المالي في لبنان أدّى إلى خسارة المودعين 10 مليارات دولار من أموالهم منذ 2020". وقال الصندوق أن لبنان "يُواجه أزمة مالية ونقدية سيادية غير مسبوقة لا تزال مستمرّة لأكثر من 3 سنوات. ومنذ بداية الأزمة شهد الاقتصاد انكماشاً ناهز 40%، وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها، وسجّل التضخّم معدلات غير مسبوقة، كما خسر المصرف المركزي ثلثَيْ احتياطاته من النقد الأجنبي".

وفيما لفت إلى أن الاقتصاد شهد بعضاً من الاستقرار عام 2022، لكنه أكّد أنه لا يزال يعاني من ركود حادّ، مشيراً إلى أن التدهور الكبير في سعر الصرف خلال الفصل الأول من عام 2023 زاد دولرة النقد، وتسارعت نتيجة ذلك وتيرة التضخم لتصل إلى 270% في نيسان 2023.

لجنة لدرس تقرير صندوق النقد

أجرت الهيئات الاقتصادية عرضاً شاملاً لتقرير صندوق النقد الدولي من مختلف جوانبه، كما ناقشت بعمق الكثير من مضامينه، وشكّلت لجنة مهمتها إجراء دراسة معمّقة للتقرير والخروج بخلاصات دقيقة لمناقشتها مع صندوق النقد. ودعت القوى السياسية لعدم هدر الوقت والذهاب فوراً لانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة يكون من مهامها الأساسية توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي وإجراء إصلاحات شاملة وإقرار خطة إنقاذ وتعافي اقتصادي ومالي موثوقة وعادلة. كما أعربت عن ارتياحها الكبير للنشاط الكبير الحاصل في موسم الصيف والذي من شأنه تدعيم الوضع الاقتصادي ومختلف القطاعات الاقتصادية والأُسَر اللبنانية، داعيةً الجميع من دون استثناء إلى توفير كلّ الظروف المواتية لموسم صيف جميل وواعد.

مؤتمر الإقتصاد الإغترابي الثالث وتوقيع إتفاقات إستثمار جديد

نظّمت مجموعة الاقتصاد والأعمال "مؤتمر الاقتصاد الاغترابي الثالث" في فندق فينيسيا بيروت، بحضور أكثر من 300 مشارك من لبنان ومن نحو 30 بلداً، وذلك بالتعاون مع الوزارات المختصّة في لبنان ومع الهيئات الاقتصادية اللبنانية والجامعة اللبنانية الثقافية في العالم ومع مجالس الأعمال في البلدان العربية والهيئات الاغترابية الأخرى. ويكتسب المؤتمر أهمية خاصة من حيث توقيته ومضمونه، لا سيما وأنه شكل منصّة لربط لبنان المقيم بالمغترب، حيث أعاد فيه الإغتراب اللبناني تأكيد حيوية دوره في دعم الاقتصاد اللبناني.

وشهد المؤتمر تكريم 10 شخصيات لبنانية وعربية، كما شهد توقيع 3 اتفاقيات في مجال الرعاية الصحية بين المؤسّسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان وشركات من القطاع الخاص.

تصفية شركة لبنان المالية ش.م.ل.

اتّخذت الجمعية العمومية غير العادية لشركة لبنان المالية ش.م.ل المنعقدة بتاريخ 6 تموز 2023 قراراً قضى بتصفية الشركة وتوقيف أعمالها ونشاطها اعتباراً من تاريخ 31 تموز 2023 وتعيين السيد ميشال فرنيني مصفّياً لها.

حلول مصرفيّة الكترونيّة من بنك بيروت

أعلن بنك بيروت، في بيان، عن مجموعة حلول مصرفية إلكترونية مخصّصة للشركات يقدّمها لعملائه، من بينها خدمة تسديد المدفوعات لمرفأ بيروت الكترونياً بالدولار الفريش (Fresh) التي تفيد بشكل خاص الشركات المتعاملة مع مرفأ بيروت ومخلصي البضائع.

فمن خلال هذه الخدمة الالكترونية، يمكن للشركات تسديد مدفوعاتها للمرفأ عبر الانترنت من دون الاضطرار لزيارة المصرف. بعد إتمام عملية الدفع، تتبلّغ إدارة المرفأ فوراً بحصول الدفع ويصار إلى تخليص البضائع واستلامها بسرعة.

كما أنّ هذه الخدمة تتيح إمكانية التحكّم الكامل بالموافقة على العمليات وإصدار شيكات مصرفية عبر شبكة الإنترنت لصالح جمارك بيروت من خلال المنصّة الإلكترونية الخاصة بالشركات Business Online Banking.

https://www.bankofbeirut.com/ar/Digital/payables

تعزيز التعاون مع مصرف الاسكان

زار وفد من مجلس رجال الأعمال اللبناني الكويتي برئاسة أسعد صقال رئيس مجلس إدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب، وجرى البحث في سبل تعزيز التعاون بين المجلس ومصرف الإسكان لتفعيل القطاع السكني لذوي الدخل المحدود والمتوسط وتحريك القطاع العقاري والاقتصادي.

عرض حبيب الأعمال والإنجازات التي قام بها منذ تسلّمه رئاسة المصرف، لا سيما العمل على إطلاق 3 قروض من مصرف الإسكان، وهي: القرض السكني، قرض الطاقة، وقرض الترميم، إضافة الى تحريك قرض الصندوق العربي-ومقرّه الكويت، وقيمته نحو 165 مليون دولار، والذي سيتمكّن المصرف من خلاله توفير 6 آلاف قرض سكني، لذوي الدخل المحدود والمتوسط. يُذكر أنه تمت الموافقة النهائية على هذا القرض.

من جهته، أكّد صقال سعي مجلس رجال الأعمال اللبناني والكويتي لتفعيل القطاع السكني في لبنان.

المصارف الأميركية الكبرى ووضعيتها المالية

عانت بعض المؤسسات المالية الأميركية في الفصل الأول من العام 2023 بسبب سحب المودعين أموالهم على أثر ارتفاع أسعار الفائدة. وكافحت المصارف الصغيرة للاحتفاظ بالودائع، معتمدة زيادة كلفة الفائدة لديها، أي الفائدة على الودائع. في الوقت ذاته، فإن الاقتصاد آخذ في البرودة، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، ما يزيد من احتمال فقدان الوظائف والتخلّف عن السداد. كما أدت الفوائد المرتفعة إلى توقّف النشاط في أسواق رأس المال بشكل شبه كامل، وإلى دفع الشركات إلى تأخير إصدار السندات، وتشجيع الشركات الناشئة على تأجيل إطلاق العروض العامة الأولية (IPO).

وعانت غولدمن ساكس Goldman Sachs ، وهي أشهر مؤسسات وول ستريت (Wall Streets) والأكثر عرضة للتقلّبات في عقد الصفقات والأكثر اعتماداً على عائدات التداول. وسجّلت أسوأ مستوى للأرباح ربع السنوية في ثلاث سنوات. وتفاقمت مشاكلها الدورية بسبب الاندفاع إلى الإقراض الاستهلاكي، الذي يبدو وكأنه خطأ جسيم. وفي الفصل الثاني من العام الحالي، قامت الشركة بشطب 500 مليون دولار من استثماراتها في GreenSky، وهو مقرض عبر الإنترنت استحوذ عليه رئيسها في العام 2021.

تبدو الأمور أفضل بالنسبة إلى بقية كبار المقرضين الكبار في الولايات المتحدة الأميركية الذين أعلنوا عن نتائج ربع سنوية قوية على الرغم من الاضطرابات الأخيرة. يُفسَّر نجاحهم على ما يبدو من خلال أساسيات العمل المصرفي. عندما يقدم المموّل قرضاً، يجب أن يأخذ في الاعتبار أمرَيْن، الأول الفائدة التي يتوقّع أن يحصل عليها، والثاني خطر تخلّف المقترض عن سداد أصل القرض. يجب الموازنة بين الأمرَيْن بحيث أنه حتى لو تخلّف بعض المقترضين عن السداد، فإن العائد من الفائدة كافٍ للتعويض.

بفضل مستويات معدلات الفائدة الأعلى منذ 15 عاماً، سجّل صافي دخل الفائدة في بنك أوف أمريكا، وسيتي غروب، وجي بي مورغان وتشيس وويلز فارغو رقماً قياسياً بمقدار 63 مليار دولار في الفصل الثاني من العام الجاري. في المقابل، لم ترتفع قيمة المؤونة المكوّنة على القروض – والتي تضعها المؤسسات المالية جانباً للحماية من التخلّف عن السداد، بناءً على تقييمها للتوقّعات الاقتصادية - إلاّ بشكل متواضع، إلى حوالي 7,5 مليارات دولار. وعلى الرغم من أن هذا المستوى هو أعلى ممّا كان عليه في الفصول الأخيرة، غير أنه ليس مقلقاً. وكانت المؤونة الإجمالية في الواقع أعلى بكثير في عام 2020، وفي كلّ فصل تقريباً من العام 2007 إلى العام 2012.

بالإجمال، فإن صافي دخل الفوائد ربع السنوي، مطروحاً منه المؤونة على القروض، يدور حول 1,4% من إجمالي محفظة قروض المصارف ربع السنوية، أو حوالي 6% سنوياً في العام 2023. وهذه النسبة هي أعلى من أي وقت مضى منذ العام 2005. حتى أن JPMorgan سجل أفضل أرباح ربع سنوية له على الإطلاق.

كما أن هناك بعض التحسّن في أسواق رأس المال أيضاً. وقد تجاوزت أرقام إصدارات السندات والأسهم التوقّعات. يبدو رؤساء المصارف أكثر تفاؤلاً وأقلّ قلقاً بشأن التمويل، حيث أن معظم الوحدات الكبيرة تدفع معدلات أعلى للاستفادة من الإصدارات.

تدعم هذه النتائج الاستنتاج، الذي بات يلقى إجماعاً في وول ستريت، بأن الاقتصاد الأميركي قد تلقى أقصى جرعة من التشدّد النقدي منذ 40 عاماً. يبدو أن سوق الإسكان قد وصل إلى القاع، وكذلك سوق الأسهم. في الوقت ذاته، لا يزال سوق العمل قوياً. ويبقى الأمل في أن تتكيّف الأسواق المالية بالفعل مع المعدلات المرتفعة بشكل أكثر سلاسة من المتوقّع. ولن يكون المصرفيون الوحيدين الذين يحتفلون بالربح الوفير.

المرجع : الطبعة الالكترونية - The Economist July 2023, 19th

لا يزال الإقتصاد العالمي في خطر

لا يُعرف الاقتصاديون عادة بتفاؤلهم، غير أنّهم اليوم في مزاج جيّد. منذ فترة غير بعيدة، بدا أنّ ركود الاقتصاد الأميركي أمر لا مفرّ منه، حيث واصل بنك الاحتياطي الفدرالي رفع معدّلات الفائدة لمحاربة التضخّم. وحذت المصارف المركزية الأخرى حول العالم حذو الفدرالي الأميركي، وازدادت مشكلة التضخّم بسبب ارتفاع الدولار الأميركي، وهي مشكلة خاصّة بالنسبة للأسواق الناشئة التي تستخدم العملة الأميركية في الاقتراض والتجارة. غير أنّ الأخبار بأنّ المعدّل الرئيسي للتضخّم السنوي في الولايات المتحدة قد انخفض إلى 3% في حزيران قد غذّت الآمال بأنّ رفع معدّل الفائدة التالي من بنك الاحتياطي الفدرالي في 26 تموز، سيكون الأخير وأنّ المصارف المركزية الأخرى قد تخفّف من تشدّدها. ازدادت أسعار الأسهم وتراجعت عائدات السندات واقترب الدولار من أضعف مستوياته منذ أن بدأ بنك الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة.

إنّ اندفاع الأمل هو أمر غير معتاد في ظلّ تباطؤ الاقتصاد العالمي. في 17 تموز 2023، أفادت الصين أنّ اقتصادها سجّل معدّل نمو بنسبة 0,8% فقط في الربع الثاني من العام على الرغم من أنّ الحكومة تخلّت عن سياسة "صفر كوفيد" الكارثية منذ 7 أشهر فقط. وقد عانى التصنيع العالمي حيث بدأ المستهلك، بعد الإغلاق بسبب جائحة كوفيد، يخرج أكثر لتناول الطعام، ويشتري معدّات منزلية ومكتبية أقلّ. وعلى الرغم من النمو القويّ في الولايات المتحدة الأميركية في النصف الأول من العام، إلّا أنّ التوقّعات تشير إلى تباطؤ الاقتصاد قريباً.

ومع ذلك، لا تشير التوقّعات إلى تقلّص الاقتصاد العالمي بشكل متزايد. ويعتبر تبريد النمو بالقدر الكافي لخفض التضخّم دون حصول ركود هو أفضل سيناريو لاقتصادات محمومة مثل الاقتصاد الأميركي. حتى فترة انتهاء الإغلاق المخيّبة للآمال في الصين، التي لا تعاني من مشكلة تضخّم خاصّة بها، حالت دون الارتفاع المخيف في أسعار السلع الأساسية العالمية. وقد ساعد ذلك أوروبا، التي استبدلت الغاز الروسي عبر الأنابيب بشحنات الغاز من النوع المسال. ومع ذلك، سيكون من الخطأ افتراض أن الاقتصاد العالمي يسير الآن على المسار الصحيح لما يسمى الهبوط الناعم soft landing، وذلك لعدّة أسباب. السبب الأول هو أن معدّل التضّخم، على الرغم من انخفاضه، يظلّ أعلى بكثير من الأهداف التي تضعها المصارف المركزية والبالغة حوالي 2%. وكان الانخفاض في المعدّل الرئيسي في الولايات المتحدة مدفوعاً بانخفاض أسعار الطاقة لمرة واحدة؛ فباستثناء الغذاء والطاقة، لقد ارتفعت الأسعار بنسبة 4,8% عمّا كانت عليه قبل عام. كما يبلغ معدّل التضخّم 5,5% في منطقة اليورو، ولا تزال الأجور في كلّ من الاقتصادين المذكورين تنمو بما يتجاوز نمو الإنتاجية.

بعبارة أخرى، فإن العالم الغني لديه مساحة ليقطعها قبل أن يعود إلى مستويات منخفضة من التضخّم، ويتوقّع العديد من الاقتصاديين أن يكون الميل الأخير هو الأصعب. على الرغم من أن التضخّم المستمرّ، بحدود 3 إلى 4% مثلاً، لا يتصدّر عناوين الصحف بقدر الارتفاعات المثيرة للقلق لأسعار بعض السلع في الآونة الأخيرة، فإنه سيظلّ يمثّل مشكلة بالنسبة لحكّام المصارف المركزية. وقد يتعيّن عليهم الاختيار بين تشديد أكثر في السياسة النقدية ممّا هو متوقّع حالياً والتخلّي ضمنياً عن أهدافهم لمعدّلات التضخّم البالغة حوالي 2%.

يتمثّل الخطر الثاني بأنّه ثمّة اكلاف قد تظهر لاحقاً متّصلة بسوق العمل، حيث من الممكن حصول عمليّات تسريح مفاجئة في المستقبل. فهناك أدلّة على أنّ الشركات كانت، بسبب ذاكرتها حول نقص العمالة خلال جائحة كورونا، تبقي عدداً من العمال يفوق حاجتها إليهم. وفي حال قرّرت الشركات أنه من المكلف للغاية الاستمرار بهذه السياسة، قد يرتفع التسريح فجأة.

هناك خطر آخر هو أنّ الاختلاف بين الاقتصادات الكبرى في العالم يعني أنه حتى مع تراجع الضغط على بنك الاحتياطي الفيدرالي، يظل صانعو السياسة في مناطق أخرى من العالم قلقين. تحتفل بريطانيا بانخفاض أكبر من المتوقّع في معدّل التضخم السنوي في حزيران، ولكن مع نمو الأسعار والأجور بنحو 7%، فإنها تبقى في وضع مقلق. من جهتها، بدأت اليابان بالكاد في تشديد السياسة النقدية؛ مع ارتفاع معدّل

التضخم، قد يقوم البنك المركزي الياباني بتعديل سقف عوائد السندات الطويلة الأجل مرة أخرى في نهاية تموز.
من جهتها، قد تواجه الصين تباطؤاً هيكلياً في النمو، حيث يعاني الاقتصاد من الديون المعدومة.
لا يزال هناك درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن المكان الذي ستستقّر عنده معدّلات التضخم والفائدة. من الجيّد الاحتفال بالأخبار السارّة بجميع الوسائل، لكنّ الاقتصاد العالمي لم يفلت من الأذى حتى الآن.

المرجع: The Economist- July 19th 2023.

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb